

البناء

«سيادة» مصارف لبنان؛ أين السيادة؟

■ إنعام خروبى

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في أربعينيات القرن الماضي، تم تنظيم مؤتمر «بريتون وودز» بحضور ممثلين لـ 44 دولة من «الحلفاء»، بهدف وضع بنس وإجراءات النظام المالي والنقدي، ووضع قواعد للعلاقات المالية والتجارية بين الدول الكبرى في العالم، حيث تم في تلك الاتفاقية وضع أساس بناء نظام مالي ونقدي على أساس الدولار الأميركي، ما يعني تسعير السلع عالمياً على أساس قيمة الدولار. وبهذا أعلنت الاتفاقية الولايات المتحدة مزايًا مالية تفضيلية. وبموجب «بريتون وودز» أيضاً، تم إنشاء المؤسسات المالية العالمية بين «البنك الدولي» و «صندوق النقد الدولي»، وفي الفترة عينا تم اعتماد اتفاقية «غات» وتحرير التجارة.

ومنذ ذلك الحين، سيطرت الولايات المتحدة على المؤسسات المالية الدولية، وإلى جانب أنها تملك عدداً كبيراً من الأسهم فيها، باتت الدولة الوحيدة التي تملك حق النقض في صندوق النقد والبنك الدوليين.

لطالما استندت واشنطن، ولا تزال، هذا السلاح الاقتصادي والمالي كأداة سياسية ضاغطة ضد كل الدول والحركات والمنظمات التي تعارضها، بجمع وارتاع مختلف. ومن المعلوم أنه لا يوجد توافق دولي على تعريف الإرهاب لأسباب تتعلق أساساً بعدم وجود حراسة على تعريف إرهاب هذه المسألة، حتى يستنى لها استغلال هذه النفرة من أجل وضع كل ما يعارض أو لا يوافق على سياساتها تحت «مضلة» عقوباتها بشكائها المختلفة من عسكرية واقتصادية ومالية وغير ذلك من أدوات السياسة الخارجية الأميركية، داخليا وخارجيا، تحت هذه الذريعة، وهذا ما ظهر جليا في قضية محاصرة أو معاينة «حزب الله» مالياً.

على ضوء ما سبق، قد تبدو «المبررات المدنية» لهذه السياسات على الجانب الأميركي في أن لواشنطن الحقّ، أسوة بغيرها الدفاع عن مصالحها وأمنها وأمن مواطنيها، وأن «القوة العظمى» التي تخلع على نفسها صفات «الخير» وعلى أفعالها لباس «النشر» هي الأكثر حرصاً على تطبيق القانون على المستوى الدولي، إلا أن المسألة، في واقع الأمر، أبعد من ذلك بكثير، وهي تخضع لحسابات ومزجاة صنّاع القرار في واشنطن من أجل توظيف تلك الاعتبارات المتعلقة بالقانون والأمن الدوليين بسهولة ويسر لتأسس معجوبة من «الذواجية معايير» عهدناها في هذا «الحرص» الأميركي على الأمن والقانون، وذلك خدمة لأهداف استراتيجية واشنطن الكبرى.

وفي هذا الإطار، يتساءل المراقبون حول سرّ الاهتمام البالغ الذي توليه واشنطن لما تسميه خطر التطلعات الإرهابية في الخارج، على حساب الاهتمام بالتهديد الأكبر للأمن القومي الأميركي، المتمثل بأفراد وجماعات ما يسمى «الإرهاب الأبيض». في هذا السياق، يبدو جليا أن هذا النوع الأخير من الإرهاب لا يتبع لامريكا «حقوقاً توسعية» تدعيها في أرجاء العالم تحت ذرائع «حماية الأمن القومي الأميركي».

من جهة أخرى، وعلى صعيد ما يصور على أنه «غير» أميركية على القوانين والأعراف الدولية، فإن بعض الواقع يخالف هذا التصور الذي يتشدد به الدبلوماسيون الأميركيون في أرجاء المعمورة، والذي لانسف يجد من مصفحة في مختلفنا.

الأكد أن الجسم الرسمي اللبناني، في معظم جوانبه، لم يكن يوماً بعيداً عن الخضوع للإملاءات الأميركية على غير صعيد، لانسف عينها.

ولا يبدو أن ما بات يسمى بـ «قانون مكافحة تمويل حزب الله» يشذ عن القاعدة المشار إليها أعلاه. فالقضية تحمل علامات خطيرة في أكثر من نقطة، لا سيما قانونياً واقتصادياً ومالياً، والإهم من كل هذا، سياسياً.

على المستوى القانوني، يتوقف البعض عند موقف صريح لبنان الذي لم يعارض قانون معاينة حزب الله مالياً، غير ذريعة المخاوف من «عزلة دولية» قد يواجها القطاع المصرفي في حال معارضة القرار، بحسب ما عبر عنه حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة.

على المستوى الاقتصادي، يعود الخبراء إلى اتفاق الطائف مطلع عقد التسعينيات، والذي جرى منذ توقيعه ترميم مفهوم خاطى وهو أن سلامة الاقتصاد اللبناني في سلامة المصارف، فيما أصبحت السياسة الاقتصادية مذاك قائمة بشكل كبير على تقوية المصارف المحلية ودعمها لزيادة ربحيتها. لذلك اعتاد اللبنانيون سماع المرجعيات الاقتصادية تتباهي بربحية المصارف للدلالة، برأيها، على الوضع الاقتصادي الجيد. في حين يرى مراقبون أن المصارف هي ليست الاقتصاد، بل يجب أن تكون في خدمة الاقتصاد وليس عبئاً عليه كما هو الواقع اليوم في لبنان.

ويرى الخبراء أن الهدف من السياسة الاقتصادية والمالية المتبعة منذ ما بعد الطائف هو تقوية المصارف وليس الاقتصاد، علماً أنه، وفي كل دول العالم، حين يتضخم القطاع المالي ويصبح موجوداته أكثر من 90 في المئة من الناتج المحلي يصبح الأمر عبئاً على الاقتصاد، وكما هو معلوم، فإن حجم القطاع المالي في لبنان هو ثلاثة أضعاف الناتج المحلي.

من منظور البعض، ربما لا تكون هناك مصلحة للولايات المتحدة بعدم القطاع المالي اللبناني الذي هو أساساً خاضع لإملاءاتها، وفق تعبيرهم، على اعتبار أن ذلك لن يفيد أميركا أولاً، ولن يقضي على حزب الله ثانياً.

على هذا الأساس، يرى هؤلاء أن القول بوجود خضوع القطاع المصرفي في أي بلد لمعايير وقوانين وطنيته وقوميته، ولا تعدو كونها وهما وتنازل ما جانيا عن السيادة الوطنية. وبالتالي فإن النظام المالي المصرفي اللبناني يجب أن يكون سيد نفسه، وفي خدمة الاقتصاد الوطني في العماء الأول، وليس في حالة انضباع مبالغ فيه أحياناً، كرمي لعيون متولين وسياسيين من هنا أو هناك.

وعلى صعيد مواز، فإن للقانون أبعاده السياسية والاجتماعية أيضاً، فحزب الله يمثل شريحة واسعة من اللبنانيين وهو حركة مقاومة في وجه الاحتلال. وإذا كان الحزب لا يملك، ك شخصية معنوية، حسابات في المصارف اللبنانية، إلا أن تلك العقوبات تستهدف في نهاية المطاف جمهور المقاومة وبيئتها، قبل أي مسؤول أو قيادي في الحزب، لأن التنظيم المقاوم على وعي كاف بمخاطر إجراء عملياته المالية من خلال النظام المصرفي والمالي العالمي الذي يمسه «الشيطان الأكبر»، وفق آديبات الحزب، بناصبته.

كما لا شك فيه أن الحزب يبدي امتعاضاً شديداً حيال قانون معاينة مالي، وهو يرى أن بعض المصارف بالت في انضباعها إقبال بعض الحسابات، ورفضت فتح حسابات باسم البعض.

الحريري: شوق لعناية الملك عبدالله..

◆ روزانا رمال

كان قد طلب من الأمن الخاص بالديوان الملكي تأمين كل ما يستلزم لحفظ أمن الحريري الشخصي من أليات وحراسة، خصوصاً بعدما اشتدت الأزمة السورية وازدادت تفاقماً، وكان زواره القادمون من لبنان يتفاجأون بنوعية الاهتمام والأوامر التي طلب من الأمن السعودي تنفيذها في كل ما يتعلق بأمن الحريري الشخصي والاهتمام هناك كان نابعا من الخوف من أي هجمة إرهابية قد تلحق بالحريري، ما كشف عن حرص شديد وعن عمق اهتمام الملك عبدالله بالحريري وما يمثلون من نفوذ سعودي في لبنان، حتى أن الأخير أمضى فترة هامة من عمر الأزمة السورية في الرياض.

يبقى الحريري اليوم عناية استثنائية برحيل الملك عبدالله، ولا شيء يشير إلى أن تعامل الحكم الجديد اليوم مع الحريري هو نفسه الذي كان يحظى به سابقاً، خصوصاً أن الملك سلمان عزم على سنس كل ما كان قد أصبح ثابراً أو سياسة تكشف عنوان مرحلة الملك عبدالله؛ فالتعبير غالباً ما يكون أول خطوات الملك عبدالله في لبنان منذ عودته إليه.

أمضى عقوداً من الزمن على رأس السلطة في السعودية، حتى عندما كان الملك فهد بن عبد العزيز على قيد الحياة، بالتالي فإن صعود نجم آل الحريري أو ولادة هذا البيت السياسي هو واحد من عنوانين مرحلة الملك عبدالله بن عبد العزيز.

سواء حظ الحريري اليوم يكمن في عداوة نشأت على خلفية اعترافات طالت من باتوا مرشحين لقيادة المملكة مثل الأمير محمد بن نايف الذي وصفه الحريري أمام لجنة التحقيق الدولية بالسفاح من دون أن تقنع محاولات الطرفين إخفاء الجرح الذي لم ولن يلتئم على ما يبدو. وهنا فإن صراع الاجنحة في السعودية يبدو اليوم واحداً من أبرز ما يعيظه الحريري على نحو شخصي إلا أنه مؤشر أوضح لمرحلة سياسية جديدة.

بري يلتقي شربل ووفداً من جامعة هارفرد



بري مستقبلاً شربل

استقبل رئيس مجلس النواب نبيه بري وزير الداخلية السابق مروان شربل، وعرض معه الأوضاع العامة وقانون الانتخابات. كما استقبل وفداً من الرابطة العربية لكلية الحقوق في جامعة هارفرد برئاسة رئيسها المحامي كرم قبيسي والنائب غسان مخيبر وعرض الوفد النشاط ودور الرابطة في تعزيز الروابط مع الدول العربية، وتطرق إلى الشؤون القانونية والتشريعية في العالم العربي.

الخازن: بري فتح كل الأبواب مقدماً مصالحة الوطن على كل شيء

جند رئيس «المجلس العام الماروني»، الوزير السابق وعبد الخازن، دعوة إلى النقاط «مبادرة رئيس مجلس النواب بيري، وتفعيل الحوار الوطني سعياً للوصول إلى إتياق يقضي لحل كل العقد العالقة في سلة متكاملة».

وقال الخازن: «إن الوقت الآن يشكل أتمن فرصة للإلتقاء الخطوة الإيجابية، والقفزة النوعية بعد اقتراح الرئيس بري، والذي يمكن أن يوصل إلى حلول لكل المشاكل التي نخيط بها»، محذراً من أن «الوقت بدأ يضيّق، ولم يعد هناك من مجال للمناورة، وأن للقيادات أن تفهم أن التعاطي مع القضايا المطروحة لا يجوز أن يزلق إلى الساحات، لئلا يصطاد فيها أعداء السلم الأهلي، لأن مصير صيغة لبنان الفريدة يتوقف على إتياق يقضي إلى حل كل العقد العالقة».

الراعي: لا يمكن بناء الدولة من دون رئيس



الراعي مترساً قداًس الأحد في بكركي

رأى بطريرك الماروني «أن الأزمة السياسية التي بلغت إلى حالة تفكك أوصال الدولة، بدءاً من بتر رأس الدولة بعدم انتخاب رئيس للجمهورية منذ سنتين وعشرة أيام، (...) هي نتيجة انتهاك القاعدة التي يحددها الدستور والميثاق الوطني».

وقال الراعي في عظة ألقاها خلال ترؤسه قداًس الأحد في بكركي: «بات من واجب الكتل السياسية والنيابية والإقرار والاعتراف بهذا الخطأ الفاضح، وعدم تخفيفه وراء اتهامات متبادلة ومشاعات فئوية غامضة ومصالح مبهمة ومواقف متحجرة. يجب إعادة إحياء الدولة بمؤسساتها التي تجعل منها دولة قادرة منتجة، تلعو فوق الأشخاص والفتنات، وهي وحدها تحمي المجمع، وتوفر خيرهم، فيعيش الجميع في ظل قانون يضمن الحقوق والواجبات لكل المواطنين. ولا يمكن بناء الدولة بمؤسساتها إلا ببدءاً برأسها وبتناخب رئيسها».

وأضاف: «إذا تناولنا مأساة بلدان الشرق الأوسط التي تعيش معاناة الحرب والبنف والقتل بالألاف والتهجير بالماليين والهدم والدمار، ندرك تماماً أن أمراء هذه الحروب لا يعترفون بالله ولا بإخفائهم، وبالتالي يمارسون السلطة الشرعية لبلوغ الغاية الأليمة التي نشهدوها في مأساة الشعوب، ولبلوغ مصالحهم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. إننا نصلي لكي يسلم الله ضامرهم وضمير الأسرة الدولية فيوقوا الحروب ويجيدوا الحلول السياسية، ويوطدوا السلام العادل والشامل والدائم، ويمكنوا النازحين واللاجئين والمخطفين من العودة إلى بلدانهم وممتلكاتهم».

خفايا

أشار نائب بارز إلى

مفارقة لم يتنبه لها كثيرون في خطاب اللواء أشرف ريفي، وهي ادعاء أنه يمثل خط رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، فيما ورثته السياسيون (الرئيس سعد الحريري) تخلوا عن هذا الخط الاعتدالي. وسأل النائب البارز: كيف يستقيم هذا الادعاء مع تصريحات لريفي نفسه يطلق فيها صفة «ثور» على الإرهابيين في جرود عرسال من عناصر تنظيم «داعش» وجبهة «النصرة»، الذين خطفوا وأعدمو ونكلوا بالعسكريين في الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي!...

حزب الله: العقوبات والتصنيفات الإرهابية لم تغير ثبات الموقف الداعم للمقاومة



قاووق متحدثاً في عديسة

أكد نائب رئيس المجلس التنفيذي في «حزب الله» الشيخ نبيل قاووق أن «أهل المقاومة الذين هم الحصن المنيع أمام كل أشكال العدوان العسكري أو السياسي أو الإعلامي أو المالي، قد أثبتوا وبالأخص من خلال نتائج الانتخابات البلدية الأخيرة، أن كل حملات التحريض والتهديد والعقوبات والتصنيفات الإرهابية لم تغير في تاييد وفتياث موقفهم الداعم للمقاومة، كما أن كل أشكال العدوان على المقاومة لم تغير موقف المقاومة»، وفي المقابل فإن إسرائيل في كل يوم تقول إن حزب الله رغم تدخله في سورية التي ما زالت الحرب مستمرة فيها، ورغم كل الضغوط الدولية عليه، إلا أنه يزداد قوة وشعبية، وقد كان أحد كبار الاستراتيجيين الإسرائيليين نصح كيان العدو قبل عدة أيام قائلاً:

يجب على إسرائيل أن تفحص عن عدو غير «حزب الله» لتنتصر عليه، فهي لا يمكنها أن تنتصر على الحزب، لأنه يمتلك ما لم تشهد إسرائيل بتاريخها، وهو تاييد الناس للمقاومة، وقائد ليس له شبيه بالعالم، وهو قائد تفقرو إلى مثله إسرائيل، إلا وهو سيد المقاومة السيد حسن نصر الله».

وشد قاووق، خلال احتفال تاييني في بلدة عديسة الجنوبية، على «أننا أمام كل أشكال التحديات نثبت مجدداً قدرة المقاومة على الانتصار والتكيف مع كل التحديات، وهذا ما فاجأ محورا أعداء المقاومة، التي هي اليوم بانتصاراتها تشكل الحصن المنيع للبنان أمام الخطر الإسرائيلي والخطر التكفيري، وبالتالي، أصبح لبنان اليوم الدولة الأكثر أمناً واستقراراً ومنعة أمام الأخطار الإسرائيلية والتكفيرية على امتداد المنطقة، وهذا إنجاز وطني كبير واستراتيجي، لكنه ما كان ليحقق لولا التعاون والتكامل بين الجيش والشعب والمقاومة».

ولفت إلى أن «العصابات التكفيرية التي تتواجد على حدود الجولان السوري المحتل، لا توجه رصاصات واحدة على إسرائيل التي أعلنت رسمياً قبل أيام عن إنشاء وحدة ارتباط مع المسلحين التكفيريين في جنوب سورية»، وأعلنت أنها تدعم «جبهة النصرة» التكفيرية، وقالت أن دعم «النصرة» لن ينكل خطراً مستقبلياً على أمن إسرائيل»، مؤكداً أن «جرحى المسلحين التكفيريين يجالسون في مستشفيات إسرائيل علناً، ولا يوجد أي حاجة إلى إظهار الأدلة، لأن إسرائيل تصورها، كما أن رئيس وزرائها يزورهم في المستشفيات، ونحن نتحدث عن 5 سنوات من تواجد المسلحين التكفيريين على جبهة الجولان، أي أن هناك 5 سنوات من التعاون الإسرائيلي مع العصابات الإرهابية التكفيرية، وأما في شمال سورية، فإن العصابات الإرهابية التكفيرية التي تشمل سورية، فإن العصابات الإرهابية التكفيرية تتلقى الدعم العسكري من أميركا وتركيا، حيث أعلن رسمياً عن إرسال شحنات أسلحة لتلك العصابات»، ورأى أن «إسرائيل لا تتحمل عبئاً واحداً لحزب الله على حدود الجولان، بينما تتحمل وجود آلاف المسلحين وتدعمهم وتعطيهم السلاح والمعلومات، وتعالج جرحاهم، ففكي فضيحة للعصابات التكفيرية أنها لا تشكل مصدر قلق أو خطر على إسرائيل، وكفى اقتحاراً لحزب الله أنه في دائرة الاستهداف الدائم من إسرائيل

وفد من حماس يبحث الوضع الفلسطيني مع إبراهيم ومدير المخابرات



إبراهيم مجتمعاً إلى أبو مرزوق والوفد

أعلنت حركة «حماس» في بيان، أن نائب رئيس المكتب السياسي للحركة الدكتور موسى أبو مرزوق، زار باليرزة، وبحث معه الأوضاع الفلسطينية العامة والأوضاع في المخيمات الفلسطينية في لبنان». وأكد أبو مرزوق «حرص حركة حماس على المحافظة على الأمن والاستقرار في المخيمات الفلسطينية وجوارها، وتعزيز العلاقات الأخوية الفلسطينية - اللبنانية».

الجيش العميد كميل صاهر، في مكتبه في وزارة الدفاع باليرزة، وبحث معه الأوضاع الفلسطينية العامة والأوضاع في المخيمات الفلسطينية في لبنان». وأكد أبو مرزوق «حرص حركة حماس على المحافظة على الأمن والاستقرار في المخيمات الفلسطينية وجوارها، وتعزيز العلاقات الأخوية الفلسطينية - اللبنانية».